مجلة وعي للعلوم الإنسانية
العدد الثالث/ ٢٠٢٦م، الصفحة: ٢٦٧٥-٢٧٠٦
مجلة وعي للعلوم الإنسانية
Waai Journal for Hummanities
ISSN: 3104-9125
E-ISSN:3104-9117

البطالة وعلاقتها بالجريمة والسرقة في محافظة النجف الأشرف

أعداد الباحثون
م.م بنين ناصر أحمد محسن السعداوي/ جامعة الكوفة / مركز تكنولوجيا الجيوماتكس
Bneenn.alsadaawy@uokufa.edu.iq
أ.د حسين جعاز ناصر حسون الفتلاوي/جامعة الكوفة /كلية التربية للبنات
Husseinj nasir@ukufa.edu.iq
أ.م.د مصطفى كامل عثمان حسن الجلبي/جامعة الكوفة / مركز تكنولوجيا الجيوماتكس
Mustafa.alchalabi@uokufa.edu.iq
م.م ثناء عبد الحسين عبيد جيجان ال علي/جامعة الكوفة /مركز التعليم المستمر
Thanaaa.alali@uokufa.edu.iq
م.م نداء شاكر مدلول خضير الزريجاوي/جامعة جابر بن حيان للعلوم الطبية والصيدلانية/ قسم الدراسات العليا
Nidaa.s.madlool@uokufa.edu.iq

الكلمات المفتاحية:

الملخص

تعد البطالة ظاهرة أجتماعية واقتصادية معقدة منذ نشأة الأنسان وجدت في المجتمعات الحديثة، وأغلب التوقعات تشير الى انها ستظل باقية ببقائه على وجه الأرض، وتعد من اهم المشكلات التي تعاني منها دول العالم والتي تؤدي الى نتائج سلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تناولت الدراسة التباين المكاني والزماني

لهذه الظاهرة، أضافة الى دراسة العوامل التي أدت الى السرقة والجرائم، وقد اعتمد الباحثين في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التحليلي من اجل الوصول الى نتائج دقيقة تخص الموضوع، توصلت الدراسة الى أن البطالة تعد من اخطر الظواهر السلبية المنتشرة في العالم والتي تترك آثار سلبية على حياة الفرد والمجتمع بشكل عام، كما ان العمالة الأجنبية تستحوذ على فرص العمل في العراق ومنها محافظة النجف الاشرف مما أدى الى ارتفاع نسبة البطالة، كما ان الجريمة على تنوع انماطها واختلاف أماكن حدوثها صارت تشكل خطرا يهدد دعائم المجتمع مما يتطلب معالجة البطالة بكل اشكالها، كما بينت الدراسة،أن هذه الجرائم بحسب الوحدات الإدارية لا تكون منتظمة بل تتباين من وحدة إدارية الى أخرى، ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل جرائم السرقة في مركز قضاء النجف خلال مدة الدراسة (٨٣٩.٨) جريمة سرقة لكل (١٠٠) الف نسمة من السكان في حين لايزيد المعدل عن (٩١.٣) جريمة لكل (١٠٠) الف نسمة في ناحية العباسية .

وبذلك تعد البطالة من أكثر الظواهر الأجتماعية و الاقتصادية الأكثر تأثيرا على أستقرار المجتمعات وقد أصبحت في السنوات الأخيرة تمثل تحديا كبيرا في العراق عموما وفي محافظة النجف الاشرف خصوصا .

Keywrds:

Abstract

Unemployment is a complex social and economic phenomenon found with the presence of man, especially in modern societies, and most expectations indicate that it will remain on earth, and is one of the most important problems suffered by the countries of the world, which leads to negative results in the economic, social and political fields, the study dealt with the spatial and temporal variation of this phenomenon, in addition to studying the factors that led to theft and crimes, and the researchers relied in this study on the descriptive analytical approach and the analytical approach In order to reach accurate results on the subject, the study found that unemployment is one of the most dangerous negative phenomena spread in the world, which leaves negative effects on the life of the individual and society in general, and that foreign labor acquires job opportunities in Iraq, including Najaf Governorate, which led to a high unemployment rate, and crime in its diversity of patterns and different places of occurrence has become a threat to the pillars of society, which requires addressing unemployment in all its forms, as it showed The study that theft crimes according to administrative units do not go at the same pace, but vary from one unit to another administrative, at the time when the rate of theft crimes in the center of Najaf district during the study period (839.8) theft crime per (100) thousand population while the rate does not exceed (91.3) crime per (100) thousand people in the Abbasiya district.

Thus, unemployment is one of the most social and economic phenomena that most affect the stability of societies and has become in recent years a major challenge in Iraq in general and in the province of Najaf in particular.

المقدمة:

عرفت منظمة كينز العامة، البطالة على أنها ناجمة عن نقص الطلب الفعال وبالتالي كونها ظاهرة لا إرادية، انقسم الاقتصاديون بين رأيه والمدرسة الكلاسيكية الجديدة التي تعتقد أن سبب البطالة هو المستوى المرتفع للحقيقة. الأجور، وأن الأسواق تميل نحو التوازن (العرض والطلب متساويان). وبذلك تعتبر البطالة ظاهرة طوعية وقصيرة الأمد ناتجة عن تنقل الناس بين الوظائف والبحث عن عمل. ونتيجة لهذا التنقل، تعتبر البطالة احتكاكًا ناتجًا عن ديناميكيات سوق العمل، على عكس البطالة الهيكلية الناتجة عن فشل سوق العمل في توفير الوظائف المطلوبة مقارنة بما يتم تقديمه من المهارات وفقًا للمدرسة الكلاسيكية الجديدة، يتأرجح معدل البطالة حول مستواه الطبيعي (أو التوازن) نتيجة للعديد من العوامل، أهمها وجود عدم اليقين في القرارات المتعلقة بالاقتصاد، وبالتالي تفسر الأخطاء المتوقعة ذلك تقلبات حول المستوى الطبيعي للبطالة.

أن من أكبر التحديات التي تواجه النمو الاقتصادي في العالم هي ظاهرة البطالة،بأختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية من جهة، ومستوى تقدمها من جهة أخرى. حيث تشير أغلب الإحصائيات المتوفرة إلى ارتفاع معدلات الظاهرة خاصة في الدول العربية. وفيما يتعلق بإعادة الهيكلة الاقتصادية وتراجع الاستثمارات الأجنبية، وكذلك تباطؤ النمو الاقتصادي المصحوب بزيادة النمو السكاني، ناهيك عن عدم أنسجام الشباب أصحاب الشهادات مع متطلبات سوق العمل وبذلك، فإن معظم الدول، وخاصة العربية منها، تسعى للحد من آثار ظاهرة البطالة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية، وكذلك تحديد السياسات والبرامج والإجراءات العربية لمواجهة هذه الظاهرة.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيم

أولاً: الإطار النظري

١. مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في ان الاقتصاد العراقي لم يكن يعاني من بطالة حقيقية٥ في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، اذ لم تتجاوز البطالة ٣.٧٪ من اجمالي قوة العمل وهي نسبة مقبولة اقتصاديا، وكان الاقتصاد العراقي بشكل عام ومحافظة النجف بشكل خاص من الاقتصادات الموصوفة

لتحقيق العمالة الكاملة. بينما تعاني اليوم من انتشار وانتشار البطالة في عوامل الإنتاج بشكل عام وعنصر العمل بشكل خاص، حيث تسود البطالة بأشكالها وأشكالها المختلفة.

٢. فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية اساسية مفادها ما يأتي:-

أصبحت البطالة في منطقة الدراسة قضية مستعصية على الحل، تتطلب دراستها والوقوف إلى جانبها لمواجهتها والحد من تداعياتها، لما لها من آثار سلبية عديدة على الاقتصاد والمجتمع .

٣. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كون البطالة في منطقة الدراسة تعتبر من أكبر وأشد التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، اذ تؤثر على استقراره وتماسكه، لما لها من آثار سلبية كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. كونها تزيد من معدلات الفقر وتدفع إلى الجريمة والسرقة والإرهاب وتداعياته الاجتماعية الأخرى.

٤. هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على أهم وأخطر موضوع تعاني منه الاقتصاد العراقي ومنها اقتصاد منطقة الدراسة كمحاولة لتحليل واقع هذه المشكلة ومعرفة أسبابها وآثارها الخطيرة حيث أصبحت تهديد جديد للعراقيين مع اعطاء بعض الحلول المقترحة التي يراها الباحث ضرورية للحد من هذه المشكلة الخطيرة ومتعددة الأبعاد أو للتخفيف منها .

٥. منهج البحث

اعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي وبالاعتماد على الدراسات النظرية المتاحة من كتب ورسائل واطروحات لمعرفة دور البطالة في الجريمة والسرقة في محافظة النجف الأشرف .

٦. هيكلية البحث

للوفاء بمتطلبات البحث ينبغي تقسيمه إلى مقدمة وثلاث مباحث:-

المبحث الأول: الإطار النظري الذي يتضمن كل من مشكلة وفرضية وهدف وأهمية ومنهجية البحث ومفهومي البطالة والسرقة .

المبحث الثاني: توزيع جغرافي للبطالة وجرائم السرقة

المبحث الثالث: العوامل التي أدت إلى السرقة والجرائم . فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها البحث ومن بعدها قائمة المصادر

٧. حدود منطقة الدراسة

تقع محافظة النجف الاشرف في القسم الاوسط الغربي من العراق ويمتد بين دائرتي عرض (٣٢,٢- ٢٩,٥٠) شمالا وخطي طول (٤٢,٠- ٤٥.٤٤) شرقا يحدها من الشمال محافظة كربلاء ومن الشمال الغربي محافظة الانبار ومن جهة الشمال الشرقي محافظة بابل ومحافظات القادسية والمثنى من جهة الشرق في حين يحد العراق من جهة الغرب المملكة العربية السعودية

خريطة رقم (١) حدود منطقة الدراسة

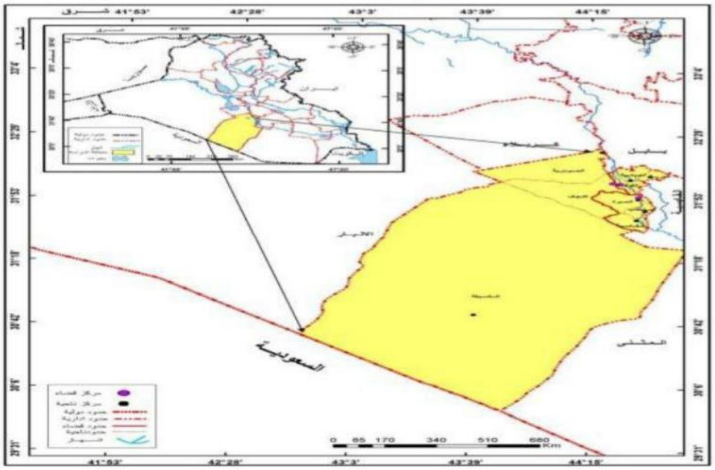

المصدر: الباحثين بالاعتماد على هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء نتائج التعداد العام للسكان عام ١٩٩٧، جدول ٢

مفاهيم الدراســـة

١ . مفهوم السرقة

يقصد بالسرقة سلب ما يمتلكه الآخرون بنية الحصول عليه حيث الشخص الذي ارتكب السرقة هو من اختلس أشياء تخص الآخرين أو المجتمع عن طريق الاحتيال والخداع. هو أن يأخذ الإنسان نقوداً من دون موافقته، سواء كان المال نقوداً أو سلعة، وكل ما يحل محل المال. [١] ويشمل هذا االمجال كل من ينتحل شخصية موظف أو يرتدي لافتات أو زي موحد أو يتذرع بأمر من السلطة أو يهدد كل اللصوص أو أحدهم أو يتوسل بشيء من العنف أو يؤمن هروب الجناة أو يستولي على المسروق.

أذ تكون العقوبة شديدة في هذه الحالة، كما أن للسرقة طرق مثل النشل، وهو ما يعني أيضًا سرقة أموال الأشخاص بأخذها من جيوبهم أو محافظهم أو حقائبهم على حين غرة، أو بعد تشتيت الانتباه والانتباه إلى أمر آخر. إذا وقع السرقة نهاراً أو من شخصين أو أكثر باستعمال العنف. [٢]

٢. مفهوم البطالة

المفهوم الرسمي للبطالة: هو الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم ضمن مدة زمنية عند مستويات الأجور السائدة، وبذلك أن حجم البطالة يتمثل في الفجوة بين كل من حجم العمل والكمية المطلوبة منه في السوق عند مستوى معين من الاجور . [٣]

---

(١) قاسم بدر عبد الحسن داود الدحيماوي، التوزيع الجغرافي لجريمتي السرقة والقتل في مدينة العمارة دراسة في جغرافية المدن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ميسان / كلية التربية قسم الجغرافية، ٢٠١٨، ص ٣٢ .

(٢) محمود أبو زيد، معجم علم الإجرام وعلم الاجتماع والقانون والعقاب، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، بدون طبعة، ٢٠٠٣ ص ٥٢٩

(٣) هدى العزاوي، البطالة اساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والامن القومي في ظل تحديات الاصلاح الاقتصادي، المطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٦، ص ه .

المفهوم الاقتصادي للبطالة: ان ظاهر البطالة تتمثل في ممارسة الأفراد الذين هم في سن العمل للنشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة لظروف خارجة عن ارادتهم بالرغم من قدرتهم على العمل ورغبتهم فيه وبحثهم عنها .

وتعرف البطالة ايضا بانها بقاء العامل خارج نطاق العمل المنتج رغم قدرته عليه وهي ايضا ندرة توافر العمل المناسب لشخص ما راغب فيه وقادر علية نظرا لزيادة القوة البشرية المؤهلة عن حجم فرص العمل التي يتيحها المجتمع سواء كانت انتاجية أم خدمية .

يعرّف الاقتصاديون البطالة على أنها زيادة المعروض من العمالة على الطلب (العمالة) عند مستوى معين من الأجور.

يرتبط هذا التعريف بمستوى الأجور لأن هناك دائما معدل أجر يقوم به كل من لا يطلب عملاً، ويسمى أجر القبول. وبالتالي، تُقاس البطالة بعدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل بمستوى الأجور السائد في السوق. (١)

وتعرف البطالة بأنها: " هي انعدام فرص العمل لشخص راغب فيه و قادر على أداء مهنة تتفق مع استعداده" . (٢)

ان التعريف بالبطالة قد اتفقت في الجوهر رغم اختلافها في التفاصيل ان هذا الخلاف في حد ذاته وهو ظاهرة صحية قد اتي في أساسه من تباين الآراء حول انواع البطالة وقد تضمنت الأدبيات التي تعاملت مع الموضوع انواع متعددة من البطالة

١.**البطالة الاجبارية والاختيارية:** وهي حالة البطالة التي يرغم عليها الراغبون في العمل والقادرون عليه في ظل مستوى الأجور السائدة والباحثون عنه ولكن دون جدوى التي يتعطل فيها العاملون بشكل

---

(١) بلقاسم العباس ، تحليل البطالة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية العدد الثامن والخمسون –ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٦ – السنة الخامسة، ص ٢.

(٢) البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ٢٠٠٤،ص:١٥٥ .

قهري اي من غير ارادته او اختياره والتي يتم فيها الاستغناء عن العاملين بطردهم من أعمالهم وتسريحهم من وظائفهم سواء لأسباب اقتصادية وغير اقتصادية ويبحث فيها الداخلون بسوق العمل لأول مرة عن عمل ولا يجدونه .

حيث أن هذا النوع من البطالة موجود في منطقة الدراسة، وقد ازداد بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة القرارات المتخذة من قبل الحاكم المدني (بول بريمر) بحل العديد من مؤسسات الدولة ومنها الجيش العراقي والمؤسسات الانتاجية والخدمية مثل هيأة التصنيع العسكري مما أدى الى تسريح مئات الآلاف من العاملين ومن ثم قد أصبحوا عاطلين عن العمل مما انعكس ذلك سلبا على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية في البلاد.

اما البطالة الاختيارية: هي حالة يتعطل أيها العامل بمحض ارادته واختياره حينها يقدم استقالة من العمل الذي كان يعمل به وهذا ما حصل في العراق خلال فترة الحصار الاقتصادي من ترك العديد لوظائفهم أو العزوف عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ واما يبحث عن عمل يوفر له اجر اعلى وظروف عمل افضل فحجم التعطيل في العمل يكون اختياري لم يجبر عليه .

٢. **البطالة الدورية:** يعرُف هذا النوع أن النشاطات الاقتصادية تسير على وتيرة واحدة أو منتظمة في الفترات الزمنية المختلفة بل تنتاب هذه النشاطات فترات صعود وفترات هبوط دورية ويطلق على حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للأنشطة الاقتصادية التي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث وعشرة سنوات مصطلح الدورة الاقتصادية .

٣. **البطالة الموسمية:** يقصد بها ان العمال لا يعملون طوال العام بل يظلون بلا عمل في المواسم ويعود هذا النوع من البطالة الى التقلبات الموسمية في الطلب على العمال
اذ تشهد بعض المهن مرحلة كساد تؤدي الى فقدان العاملين فيها مثل مهنة البناء في فصل الشتاء وبيع الثلج والمثلجات شتاء أيضا .

٤. **البطالة المقنعة:** وتتمثل بعدد العاملين في القطاعات النشطة اقتصاديا حيث تكون كمية العمل المبذول عالية ويبقى الناتج الكلي ثابتا بل قد ينخفض في الكثير من الأحيان وبمعنى آخر أن سحب جزء من قوة العمل من عملية الانتاج لا يؤثر على كمية ومستوى الانتاج . (١)

ويبدو أن هذا النوع من البطالة حتما موجود في منطقة الدراسة نتيجة وجود عدد كبير من الصناعات المتوقفة في العراق كان من نتائجها وجود اعداد من العمال فوق الحاجة الفعلية لهم ومثال ذلك معمل البتروكيمياويات في مدينة الزبير والذي حاولت الحصول على بيانات تتعلق بعدد العاملين فيه إلى أن ذلك جوبه بالرفض والدليل على الانخفاض الواضح في المنشآت الصناعية في العراق وجود ١٥٦ منشأة عام ٢٠٠٠ انخفضت الى ٧٩ منشأة عام ٢٠٠٣ والى ٥٢ منشأة عام ٢٠٠٦

ان هذا الانخفاض في المنشآت الصناعية في العراق دون شك يضم نسبة غير قليلة من سكان مدينة الزبير، هذا ويتمثل هذا النوع من البطالة أيضا في القطاع الحكومي نتيجة السياسات المتبعة في التوظيف والتشغيل الفائض عن الحاجة التي ستنتج بدورها عمالة فائضة وتتميز البطالة المقنعة بصعوبة الحصول على بياناتها وكذلك قياسها بشكل دقيق .

٥. **البطالة الهيكلية:** تحدث نتيجة التغيرات في المنتجات أو القوى العاملة وهذه البطالة الهيكلية تشمل البطالة الفنية التي تنتج عن تغيرات في دالة الانتاج أو بعبارة أخرى تغيرات في نسب من عناصر الانتاج مثل استخدام الآلة أو رأس المال بدلا من الأيدي العاملة . (٢)

قد شاع هذا النوع من البطالة في العراق ومنها منطقة الدراسة بسبب قصور الكفاءات الفنية الوطنية عن تلبية احتياجات سوق الانتاج كما ونوعا . ويمكن التمييز بين بعدين لهذا النوع من البطالة يتمثل البعد الأول منها في عدم التوافق بين مؤهلات العاطلين وخبراتهم وبين متطلبات التوظيف الشاغرة

---

(١) جمال حسن أحمد السراقة، مشكلة البطالة وعلاجها، دراسة مقارنة بين الفقه والقانون، الطبعة الأولى، اليمامة الطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت ٢٠٠٠٠، ص ١٠٢ .

(٢) عاطف عبد الفتاح عجوة، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب و الرياض ١٩٨٥٠ ه ص ٢٨

بسبب التطورات التكنولوجية أيضا، اما البعد الثاني فيتمثل في عدم التوافق الجغرافي بين اماكن الوظائف الشاغرة وأماكن الباحثين . (١)

٧. **البطالة الاحتكاكية:** ينشأ هذا النوع من البطالة لعدم التوافق بين الوظائف والاشخاص العاطلين عن العمل وقد تكون فرص العمل المتوفرة بحاجة الى اشخاص ذوي مؤهلات خاصة وليس من العاطلين من يمتلك هذه المؤهلات فقد تكون الفرص الشاعرة متوفرة في منطقة من المناطق والعمال العاطلين في منطقة أخرى.

ويمكن ملاحظة هذا النوع من البطالة في منطقة الدراسة اذ تتوفر فرص عمل لكنها تتطلب مستوى مهني أو تعليمي متقدم وبهذا تستقطب أعدادا محدودة من العمال الذين يتمتعون بالمؤهلات المطلوبة مستثنية العمالة التي لا تتمتع بتلك المؤهلات وهذا يعتمد على صاحب العمل الذي يعرف في بضاعته أو اعماله وضمن الشروط التي تلائم تلك الأعمال أو تدخل فيها العلاقات العامة مع صاحب العمل.

٨. **البطالة السلوكية:** ظهر هذا النوع حديثا في الأدبيات الاقتصادية وهو نوع من البطالة يظهر في بعض البلدان وذلك نتيجة عزوف بعض العاطلين عن العمل من الانخراط بأعمال دنيا خوفا من نظرة المجتمع .

٩. **بطالة المتعلمين:** تؤدي الاسرة دورا مهما في توجيه مستقبل الابناء نحو الدراسة وأنهم يسعون جاهدين في حصول ابنائهم على المؤهل الدراسي العالي بغض النظر عن توفر فرص عمل في المستقبل وتخدمهم في ذلك مجانية التعليم الأمر الذي يؤدي الى قيام العديد من الجامعات والكليات الحكومية وحتى الاهلية بتخريج اعداد كبيرة سنويا من الطاقة البشرية الباحثة عن العمل وبشكل يفوق احتياجات سوق العمل اي ان هناك نوعا من عدم التجانس بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وهذا يجعل الدولة بمؤسساتها عاجزة في ايجاد مراكز توظيفية حكومية لهم خصوصا وأن اغلب العاطلين عن العمل من الخريجين يفضلون العمل في القطاع الحكومي لما يحظى به من عناصر الاستقرار والأمان كل ذلك يقود في النهاية الى ظاهرة بطالة المتعلمين .

---

(١) سعد صالح عيسى، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة البطالة في العراق خلال المدة ٢٠١٠-٢٠٠١، مجلة تكريت الادارية والاقتصادية، المجلد التاسع، العدد ٢٩، جامعة تكريت، ٢٠١٣، ص ١٣٣

١٠. **البطالة المستوردة:** يحدث هذا النوع من البطالة عند أحلال القوى العاملة الأجنبية المستوردة لقطاع معين بدلا من المحلية لذلك يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حالة انخفاض الطلب على العمالة المحلية وزيادة الطلب على العمالة الأجنبية . (١)

المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي للبطالة وجرائم السرقة

تعتبر دراسة التوزيع الجغرافي للسكان من الحقائق الأساسية التي أولها الباحثون أهمية كبيرة في الدراسات الجغرافية، حيث تكشف عن طريقة توزيع السكان داخل كل وحدة إدارية أو داخل المكان الطبيعي. التي تسمح لهم باستثمارها وكيفية التفاعل معها والاستقرار فيها.

كما يعتبر التوزيع السكاني هو عملية ديناميكية مستمرة بأسبابها وانعكاساتها في الزمان والمكان. بناءً على ما تقدم، لا يمكن الاستغناء عن دراسة التوزيع الجغرافي من أجل تحديد الصورة التي يتوزع بها السكان في إطارها المساحي، ويكون توزيعها على النحو التالي (٢):

- **التوزيع النسبي**

تكمن الأهمية الخاصة في بيانات هذا التوزيع وفي عملية التحليل والتفاعل والترابط بين كمية مكونات البيئة الطبيعية والبشرية، وكذلك من خلال خطط التنمية. وهذا التوزيع مُمَثّل في الخرائط، وقد أولى الجغرافيون اهتماماً خاصاً وأعطوه الأهمية التي يستحقها لأهميته في تحليل عملية التفاعل بين الموارد البشرية والبيئية. أما بالنسبة للجغرافي، فإن وظيفته الأساسية تكمن في تحليل هذه الأهمية وشرح أسباب تطورها وتغييرها بناءً على البيانات الموجودة في هذا التوزيع.

التوزيع النسبي للسكان فيعني النسبة التي تؤثر على الوحدة الإدارية من إجمالي عدد السكان. إلا أن هذه النسبة وفرقها الزماني والمكاني يمكن أن تشير إلى أهمية المكان وتطوره في فترة معينة، ويمكن تحليل تلك الأهمية وشرح أسبابها بناءً على بيانات رقمية وديموغرافية مختلفة.

---

(١) عبد الرسول جابر ابراهيم، مصدر سابق، ص ٣

(٢) ميادة كاظم عبد كمبر، المقاومات الطبيعية والبشرية في محافظة واسط (دراسة في الجغرافية الإقليمية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، قسم الجغرافية، ٢٠٠٩، ص ٧٥ .

- **التوزيع الكثافي**

أن تمثيل صورة واضحة عن طبيعية العلاقة لتوزيع السكان من خلال نسبة تركزهم لايتحقق ذلك الأ من خلال التوزيع الكثافي لهم، إذ تعد مقياسا يوضح طبيعة العلاقة بين السكان ومساحة الأرض التي يسكنون عليها ويستثمرونها .

ويعد اللجوء إلى الكثافة الريفية للكشف عن العلاقة بين السكان الريفيين والأراضي التي يتوزعون عليها، إلا أنه يعاب على هذا النوع من الكثافة أنه غير دقيق في إعطاء صورة واضحة عن طبيعة توزيع الأيدي العاملة الزراعية وعلاقتها بالأرض التي تقوم باستثمارها ونصيب كل فرد منها، وذلك لأنها تدخل في حسابها مساحات غير مستغلة فعلاً، لعدم توافر الظروف الإنتاجية الأخرى، مما يدعو إلى اعتماد الكثافة الزراعية لتحقيق الغاية الأكثر فائدة، ويأتي هذا التفاوت في عدد السكان الريفيين (والمساحات القابلة للزراعة) في كل وحدة إدارية انعكاساً لتأثير الخصائص الطبيعية المتمثلة بالموارد المائية ومدى توافرها، كما أن مدى ملائمة التربة للإنتاج الزراعي مما يهيئ مقومات إيجابية للنشاط الزراعي ، كما أن لتأثير العامل البشري المتمثل بطبيعة الاستقرار التاريخي للعشائر الريفية هناك، فضلاً عن الخبرات الفنية للأشخاص والإمكانات المادية لهم ونوع الملكيات السائدة . [١]

أ- مقاييس الكثافة السكانية: (كثافة السكان).

١ - الكثافة الحسابية: تعتبر أحد أبسط مقاييس الكثافة التي توضح العلاقة بين الأرض والسكان، وهو الأكثر استخدامًا والأكثر انتشارًا نظرًا لسهولة حسابه وتوافر البيانات. يمكن استبعاد المسطحات المائية عند الحساب، ويمكن استخلاصها بقسمة عدد سكان منطقة معينة على مساحة تلك المنطقة .

الكثافة العامة هي أكثر أنواع الكثافات استخدامًا بين الباحثين. وتسمى أيضًا الكثافة الخام، وهي أبسط طريقة لمعرفة توزيع السكان .

يتم استخراجه بقسمة السكان على المنطقة التي يعيشون فيها سواء كانت ولاية أو محافظة أو وحدة إدارية تابعة لمحافظة أو غير ذلك. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا النوع من الكثافة يتتبع عيوبًا

(١) عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، الجزء ١، مصدر سابق، ص ١٨٩ .

معينة، والتي يتم تظليلها في استخلاص نتائجه، حيث إنه لا يفسر بالضبط مفهوم التباين والمقارنة. بمعنى آخر، لا يعطي صورة حقيقية للعلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية.

وبالتالي، تم تطوير العديد من التدابير الأخرى لإظهار تلك العلاقة وإمكانية تحليل التباين المكاني للتوزيع. من خلال دراسة السكان يمكن إبراز العلاقة بين السكان من جهة ومناطق تواجدهم وتباين توزيعهم وأسباب التوزيع من جهة أخرى، وكذلك معرفة أنماط التوزيع وأثره على الاستخدامات بأنواعها (٢). يمكن تقسيم الكثافة السكانية إلى ثلاث فئات وهي كالتالي [١]:

أ – كثافة سكانية منخفضة: وهي المقاطعات التي تتراوح فيها الكثافة السكانية بين (٢٠-١٠٠) نسمة / ١٠٠ دونم. تضم محافظة الشبك أقل كثافة سكانية في المحافظة، وتبلغ كثافتها حوالي (١،٠٠٠) نسمة / كم ٢. يرجع انخفاض الكثافة السكانية إلى ارتفاع نسبة المساحة مقارنة مع عدد السكان القليل.

ب-الأقضية ذات الكثافة السكانية المتوسطة: وهي المديريات التي تتراوح فيها الكثافة السكانية بين (١٠٠-٢٠٠) نسمة / ١٠٠ دونم وتشمل كلا من ناحية الحرية وناحي الحيدرية والكثافة السكانية. من كل منهما يمثل (١٣٢٠٩.٤١٠٩) نسمة / كم ٢ على التوالي .

ج- الأقاليم ذات الكثافة السكانية العالية: وهي الأقضية التي تزيد فيها الكثافة السكانية عن (٢٠٠ نسمة / ١٠٠) دونم. تظهر في منطقة الدراسة وتشكل (٦٪) من المساحة الكلية للمنطقة وتشمل هذه المرحلة مستويين من الكثافة.

المستوى الأول: سجلت أعلى كثافة سكانية في مركز محافظة النجف الأشرف، مديرية المشخاب، ناحية العباس حيث بلغت (٦٤٨.٥٧١٢.٢.١٠٣٥.٧) نسمة كم^{٢} لكل منهما على التوالي.

أما المستوى الثاني فقد اشتمل على مركز قضاء المناذرة وناحية القادسية وبلغت كثافته (٢٦٩.٩.٢٤٤.٧) نسمة / كم ٢ لكل منهما على التوالي.

(١) عبد علي الخفاف وعدد الريحاني مخور، الجغرافيا السكانية، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٦، ص ١٠٧

إن العلاقة بين عدد السكان ومساحة الوحدة التي يسكنون عليها والتي تقاس الكثافة على أساسها يكون لها مدلول كبير يميز بين التركيز العالي للسكان وقلة عدد السكان، فكلما كبرت المساحة كانت الكثافة العامة قليلة ومشتتة والعكس بالعكس .

١- الكثافة الريفية: تعد من المعايير التي توضح العلاقة بين السكان والأرض الصالحة للزراعة، والتي يمكن من خلالها معرفة إمكانية توسيع الإنتاج الزراعي فإن ارتفاعها يعني توافر الأيدي العاملة التي يتطلبها هذا النشاط وتطوره بالاعتماد على العمالة الزراعية المحلية . وإن زيادة عدد الأسر يعني التوسع في النشاط الزراعي في ريف القضاء مما يؤدي إلى زيادة دخل الفرد .

كما تتميز بسهولة إلحصول عليها إلا أنه لا يتعمد عليها في إعطاء صورة دقيقة عن طبيعة توزيع الأيدي العاملة الزراعية لأنها تدخل في حسابها أراضي تشمل أجزاء من الوحدات الادارية، وكذلك تدخل جانباً من السكان لا صلة لهم بالزراعة .

وبذلك يتم اللجوء إلى الكثافة الزراعية لكشف العلاقة بين المزارعين والأراضي التي يتوزعون عليها، كما أن هذا النوع لايخلو من العيوب، أذ يعد غير دقيق في إعطاء صورة دقيقة عن توزيع الأيدي العاملة الزراعية وعلاقتها بالأراضي التي تقوم بالعمل عليها ونصيب كل فرد منها، أذ أنها تشمل في حسابها مساحات غير مستغلة فعلاً، وذلك لعدم توافر الظروف الإنتاجية الأخرى. [١].

معدل البطالة:

إن نتائج المسح الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء أشارت إلى أن معدلات البطالة تتركز في الفئة العمرية (١٥-٢٤) في جميع محافظات العراق ثم نبدأ بالانخفاض تدريجيا لدى الفئات اللاحقة .

حيث بلغ معدل البطالة في بغداد (١٦.٨٠ %)، فيما كان معدل البطالة في محافظة النجف (١٤.٤٨ ٪)، إذ كانت ظاهرة البطالة في العراق ولا زالت مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، وتعبر عن عجز في البني الاقتصادية وعن خلل اجتماعي على الصعيد المهني، تعد البطالة آفة خطيرة تساهم في تعطيل القدرات البشرية وتبدد فرص النمو والرفاه الاقتصادي، وتشمل القوى

(١) عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، الجزء ١، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٢ م، ص ٣٠٤

العاملة المشتغلة فعلا كما تشمل العاطلين، والعاطل هو الإنسان الذي يملك القدرة والاستعداد والرغبة في العمل ويبحث عن عمل لكنه لا يجده فالبطالة هي جزء من القوى العاملة، لأن العاطل هو شخص قادر على العمل ولكنه لا يجد ذلك لأسباب خاصة بالفرد نفسه . وترجع أسباب البطالة إلى عوامل عديدة منها اقتصادية واجتماعية بسبب توقف برامج التنمية وقلة فرص العمل .

نتيجة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق منذ (٦ آب ١٩٩٠)، وما نتج عنه من تعطل للقطاعات الإنتاجية وانخفاض في الإنتاج المحلي وتقليص حجم العمل في العديد من المشاريع التنموية، كما أن الأزمات السياسية والحروب والفتن والقلائل الاجتماعية تؤدي إلى توقف الأفراد عن العمل لأن العمل يحتاج إلى درجة من الأمن والسلام والاستقرار ، يتبين ذلك من خلال الجدول (١) والشكل (٨,٧) إذ توضح معدلات البطالة بحسب البيئة وعلى مستوى الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة لعامي ٢٠٠٧-٢٠١٦ م، حيث بلغ معدل البطالة لعموم منطقة الدراسة نحو (٣٥.٦ %) وفي الحضر (١٦٠٢ ٪) وفي الريف (١٤.٤ ٪)، وارتفع المعدل في عام ٢٠١٦ م إذ بلغ (٨٧ ٪)، أما بالنسبة لسكان الحضر والريف فقد بلغ (٤٠.١ %) و (٤٦.٤ %) على التوالي، ويرجع سبب ارتفاع معدل البطالة إلى وجود حالة من عدم التوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق، أصبحت لا تقتصر على الجانب الكمي فقط بل تمتد إلى الجانب النوعي إذ تشهد بعض التخصصات فائضا في الأيدي العاملة، وتوجد في الوقت نفسه تخصصات أخرى نعاني عجزا في الأيدي العاملة فضلا عن انهيار أغلب المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية ونتيجة للسياسات التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة، أما على مستوى الوحدات الإدارية، ولعام ٢٠٠٧ م، فقد احتلت ناحية الشبكة أعلى معدل البطالة وبنسبة (٥٥.٣ ٪) وناحية المشخاب بنسبة (٣٢.٣ ٪). [١]

وذلك نتيجة لضعف تكامل الأنشطة الاقتصادية المختلفة فيها، في حين سجل كل من مركزي قضاء الكوفة والنجف وناحية الحيدرية أدنى النسب وقد بلغت (١٥.١، ١٦، ١٦٠٨ %) على التوالي لارتفاع العاملين في النشاط الزراعي، وفي عام ٢٠١٦ م سجل مركز قضاء النجف ومركز قضاء

(١) علياء الزهيري، البطالة والعائلة في ظروف الاحتلال –دراسة ميدانية في مدينة بغداد–، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ٧، ٤٨ .

الكوفة أعلى معدل البطالة (١-٤٠ %) لكل منهما على التوالي لكونه مركزا حضريا دينيا مهما في المحافظة، مما يجعله مركز جنب للعاطلين المهاجرين والنازحين من بقية المحافظات في العراق بطأ عن العمل وبالخصوص المحافظات الجنوبية، أما ادنى نسبة فكانت في ناحية الشبكة (٣٤ %) وجاءت بقية الوحدات الادارية بالنسب المتبقية . [١]

الجدول (١) معدل البطالة في محافظة النجف بحسب البيئة والوحدات الادارية للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٦)

الوحدات الإدارية	٢٠٠٧			٢٠١٦		
	حضر	ريف	مجموع	حضر	ريف	مجموع
مركز قضاء النجف	15.8	21.7	37.5	40.1	46.9	87
ناحية الحيدرية	24.7	13.5	38.2	39.9	46.9	٨٧.٧
ناحية الشبكة	55.3	6.9	٦٢.٢	34	0	٣٤
مركز قضاء الكوفة	14.5	16.6	٣١.١	40.1	46.9	٨٧
ناحية العباسية	19.6	20.8	٤٠.٤	39.9	46.8	٨٦.٧
ناحية الحرية	18.1	21.8	٤٠	39.9	46.8	٨٦.٧
مركز قضاءالمناذرة	17.4	21.8	٣٩.٤	40	46.9	٨٦.٩
ناحية الحيرة (*)	----	-----	----	40	46.9	٨٦.٩
ناحية المشخاب	32.3	19.9	٦٠.٢	40	46.9	٨٦.٩
ناحية القادسية	26.9	18.8	٤٥.٧	39.8	46.9	٨٦.٧
مجموع المحافظة	16.2	19.4	٣٥.٦	40.1	46.9	٨٧

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على:-

جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة النجف، شعبة الاحصاء الجنائي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢

(١) ندى نجيب السلمان، التحليل المكاني لتركيب سكان مدينة بغداد الكبرى (١٩٨٧-١٩٩٧م)، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ابن رشد ، ٢٠٠٦، ص ٤٠ .

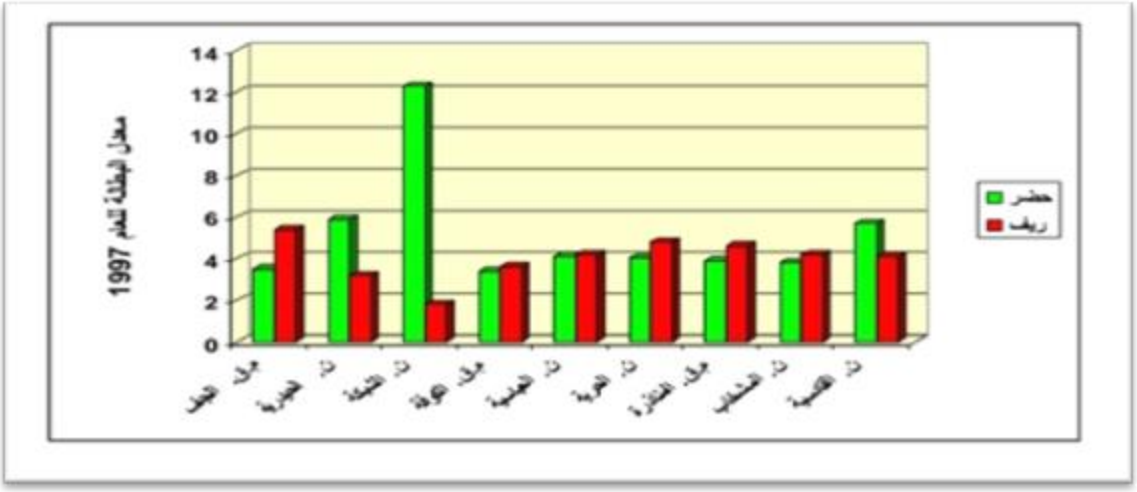

الشكل (١) معدل البطالة في محافظة النجف الأشرف بحسب البيئة والوحدات الادارية لعام ٢٠٠٧

المصدر: الباحثين بالاعتماد على الجدول (١)

الشكل (٢) معدل البطالة في محافظة النجف الأشرف بحسب البيئة والوحدات الإدارية لعام ٢٠١٦

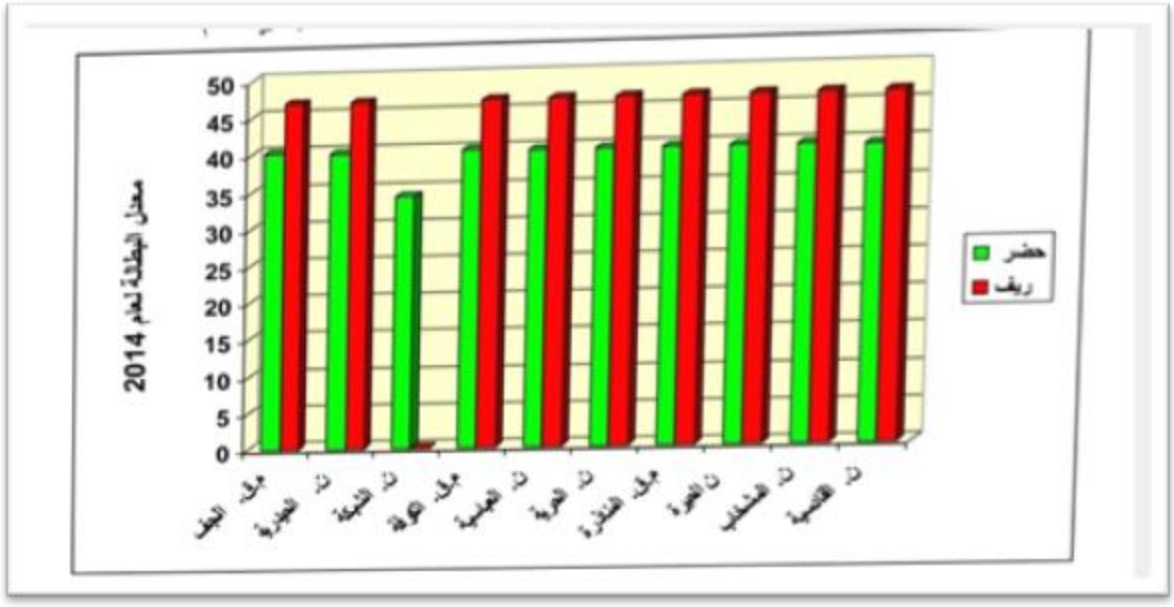

ويستنتج من الجدول السابق أن البطالة على المستوى البيئي ولعام ٢٠٠٧ م بلغت أعلى نسبة في ناحية الشبكة بما يعادل (٥٥.٣ %) للحضر في حين سجل كل من مركزي قضاء الكوفة والنجف أدنى نسبة إذ بلغت (١٤.٥ %، ١٥.٨ %) على التوالي .

أما في الريف فقد سجل مركز قضاء المناذرة وناحية الحرية ومركز قضاء النجف أعلى نسبة إذ بلغت (٨ . ٢١ ٪، ٢١.٧ %) على التوالي . أما أدنى نسبة فقد كانت من نصيب ناحية الشبكة بمقدار (٦.٩ %) .

أما في عام ٢٠١٦ م فقد سجلت ناحية الحيدرية أعلى معدل للبطالة (٨٧ ، ٧ ٪) وأدناه كان في ناحية الشبكة إذ بلغت نسبة البطالة فيها (٣٤ %) وكانت أكثر تلك النسب من الذكور كون المرأة غير مساهمة في العمل ما عدا الوظائف الحكومية، وجاءت بقية الوحدات الإدارية فيما بينهما إذ تزداد مساهمة المرأة في العمل في المناطق الريفية من المحافظة كالأقضية والنواحي التابعة لمنطقة الدراسة بسبب حاجة الزراعة إلى كثرة الأيدي العاملة وخاصة في المناطق التي تكثر فيها الزراعة الكثيفة.

خريطة رقم (١) معدل البطاله في محافظة النجف الاشرف بحسب البيئة للمدة من (٢٠٠٧-٢٠١٦)

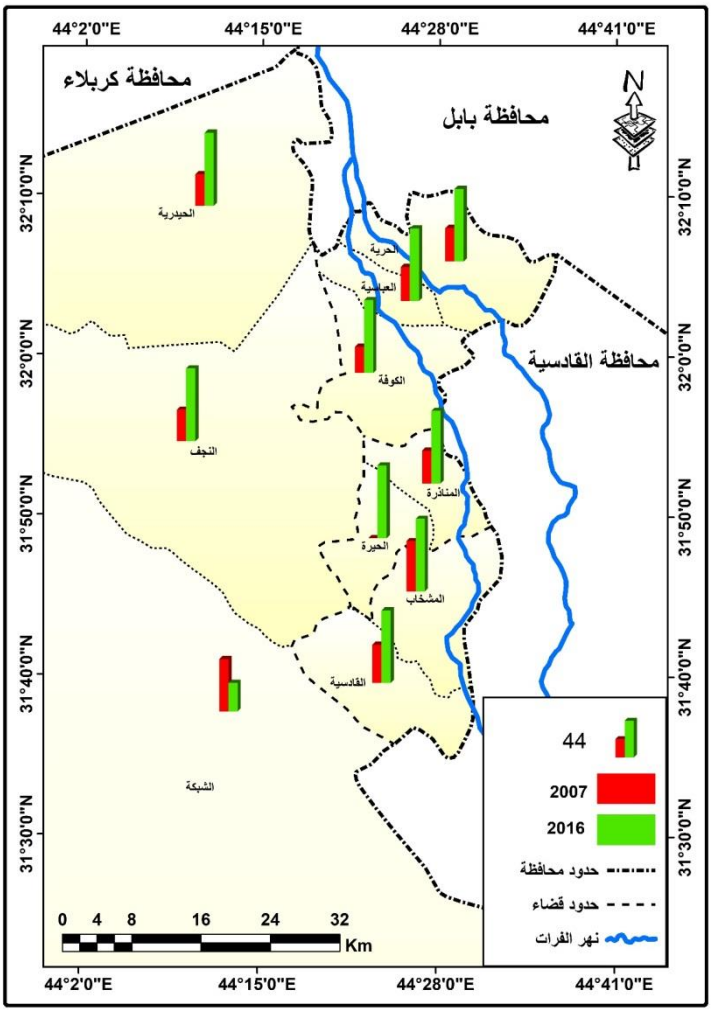

من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول رقم (١) بأستخدام GIS .

ثانياً: التوزيع المكاني لجرائم السرقة في محافظة النجف بحسب الوحدات الادارية

من خلال الجدول (٢) ان عدد الجرائم في الوحدات الإدارية لمحافظة النجف ونسبها للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٤)،أذ يتضح أن مركز قضاء النجف يأتي بالمرتبة الأولى في عدد جرائم السرقة البالغ (٦١٧١) جريمة من أصل (٨٨٤٦) وهو إجمالي الجرائم المسجلة في جميع المحافظة خلال مدة الدراسة، وهي بهذا العدد تزيد عن مجموع الجرائم المسجلة في بقية الاقضية والنواحي في المحافظة اذ سجلت نسبة بلغت (٦٩،٨ %) من إجمالي جرائم السرقة في المحافظة، وسجل مركز قضاء الكوفة من جرائم السرقة والبالغ (١٧٣٢) جريمة وهو بذلك احتل المرتبة الثانية إي بنسبة (٦،١٩ %) من إجمالي جرائم السرقة في المحافظة، في حين كانت المرتبة الثالثة من نصيب مركز قضاء المناذرة، اذ بلغ عدد الجرائم (٤٣٥) جريمة طيلة مدة الدراسة وبنسبة بلغت (٠،٥ %)، وجاءت ناحية المشخاب بالمرتبة الرابعة بعدد جرائم السرقة البالغ (١٩٨) جريمة سرقة وبنسبة بلغت (٢،٢ %) من إجمالي جرائم السرقة في المحافظة، تليها ناحية العباسية بـــ (١٠٥) جريمة سرقة وبنسبة بلغت (١٠٢ %) من إجمالي جرائم السرقة المسجلة في المحافظة وهي بذلك أحتلت المرتبة الخامسة، في حين سجلت ناحيتي (الحيدرية، الحيرة) عدد من جرائم السرقة بلغ (٧٩، ٤٦) جريمة سرقة وبنسبة بلغت (٠،٩ %، ٠،٥ %) على التوالي محتلة بذلك المرتبتين السادسة والسابعة، اما ناحيتي (الحرية، القادسية) فقد تساوت في اعداد جرائم السرقة بواقع (٤٠) جريمة سرقة مسجلة النسبة نفسها والبالغة (٠،٤ %) من إجمالي جرائم السرقة في المحافظة محتلة المرتبة الثامنة، أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب ناحية الشبكة والتي لم تسجل أي جريمة سرقة خلال مدة الدراسة .

يتضح مما تقدم أن الوحدات الإدارية التي احتلت المراكز الثلاث الأولى بلغ عدد جرائم السرقة فيها (٨٣٣٨) جريمة من مجموع (٨٨٤٦) هي إجمالي جرائم السرقة في المحافظة، إذ شكلت مجتمعة نسبة بلغت (٩٤،٢ %)، ويمكن إرجاع ذلك لكون هذه الوحدات تمثل مراكز أقضية وذات حجم سكاني كبير، إذ شكلت مجتمعة نسبة بلغت (٧٥،٦ %) من إجمالي سكان المحافظة وفقاً لتقديرات السكان لعام (٢٠١٤) .

اما بقية الوحدات الادارية سجلت مجتمعة نسبة بلغت (٢٤،٤ %) وبعدد من جرائم السرقة بلغ (٥٠٨) جريمة من إجمالي جرائم السرقة في المحافظة . كما أن السبب وراء تركز هذا العدد الكبير من جرائم السرقة في مدينة النجف فيعود الى ان هذه المدينة تمثل المركز الإداري لمحافظة النجف، وصاحب أكبر حجم سكاني يصل إلى (٧٣٤٨١٩) نسمة من إجمالي سكان المحافظة البالغ (١٣٨٩٥٤٩) نسمة بحسب التقديرات السكانية لعام (٢٠٢٢)، فضلاً عن ذلك فإنها تمثل مركزاً دينياً يستقطب أعداد كبير من السكان ومن مختلف الدول خاصة في المناسبات الدينية لزيارة الامام علي (عليه السلام) لذا فان اكتظاظ المدينة بالسكان يساعد ضعفاء النفوس على ارتكاب جرائم السرقة خاصة جريمة النشل والتي دائماً ما تكثر في المناطق المزدحمة بالسكان، كذلك تمثل مدينة النجف مركزا للنشاط التجاري والصناعي في المحافظة وتضم خليطاً اجتماعياً غير متجانس تبرز فيه الطبقية مما يدفع ضعاف النفوس من الطبقة الفقيرة إلى ارتكاب جرائم السرقة للحصول على الأموال اللازمة لسد احتياجاتهم الأساسية .

أما سبب عدم وجود أي جريمة سرقة في ناحية الشبكة خلال مدة الدراسة يعود إلى قلة اعداد سكان هذه الناحية مقارنة بالنواحي الأخرى اذ بلغ عدد سكانها (٤٤١) نسمة وبنسبة بلغت (٠،٠٣ %) من اجمالي سكان المحافظة، فضلاً عن طبيعة المجتمع الريفية، اذ تسود العادات والتقاليد والأعراف العشائرية بين السكان التي تنبذ مرتكب جريمة السرقة من جهة كما أن أغلب الذين يتعرضون لجريمة السرقة يلجؤون إلى حلها وفق العرف العشائري بعيداً عن القانون من جهة اخرى . [١]

(١) حيدر سالم جبر الجبوري، التوزيع المكاني لجريمتي القتل والسرقة التوزيع المكاني لجريمتي القتل والسرقة في محافظة النجف للمدة ٢٠٠٤ـ ٢٠١٤)، مجلة البحوث الجغرافية العدد (٢٣)، ص ٩٣ - ٩٥

جدول (٢) التوزيع العددي والنسبي لجرائم السرقة في محافظة النجف الاشرف للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٤)

الوحدات الادارية	السنة											المجموع	النسبة
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤		
مركز قضاء النجف	٣٨٤	٣١٩	٣٨١	٤٠١	٦٥٤	٦٨٤	٧٣٨	٧٥٤	٦٩٨	٥٩٦	٥٦٢	٦١٧١	٦٩،٨
ناحية الحيدرية	١١	٦	٩	٢٢	٥	٣	٥	٧	١	٢	٨	٧٩	٠،٩
ناحية الشبكة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مركز قضاء الكوفة	٩٦	٦٧	٨٨	١٢٨	١٩١	٢٠٣	٢٣٠	١٤٨	١٦٤	٢٠٠	٢١٧	١٧٣٢	١٩،٦
ناحية العباسية	١١	٥	١٣	٨	٦	٥	٩	٩	٦	١١	٢٢	١٠٥	١،٢
ناحية الحرية	٣	٣	١	٣	٨	٥	٢	٢	١	٤	٨	٤٠	٠،٤
مركز قضاء المناذرة	٣٤	٢١	٢١	٣٩	٩٦	٣٧	٢٧	٤٣	٧٠	١٧	٣٠	٤٣٥	٥،٠
ناحية المشخاب	٢٣	١٨	١٨	٣٠	١٣	٩	٢	٣	١٧	٤٢	٢٣	١٩٨	٢،٢
ناحية الحيرة	٤	٢	٣	١٠	٤	٢	٣	١	٦	٦	٥	٤٦	٠،٥
ناحية القادسية	٢	٢	١	٤	٥	٢	٧	٨	٠	٥	٤	٤٠	٠،٤
مجموع المحافظة	٥٦٨	٤٤٣	٥٣٥	٦٤٥	٩٨٢	٩٥٠	١٠٢٣	٩٧٥	٩٦٣	٨٨٣	٨٧٩	٨٨٤٦	%١٠٠

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على:-

جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة النجف، شعبة الاحصاء الجنائي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢

الشكل (٣) التوزيع العددي لجرائم السرقة في محافظة النجف للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٤)

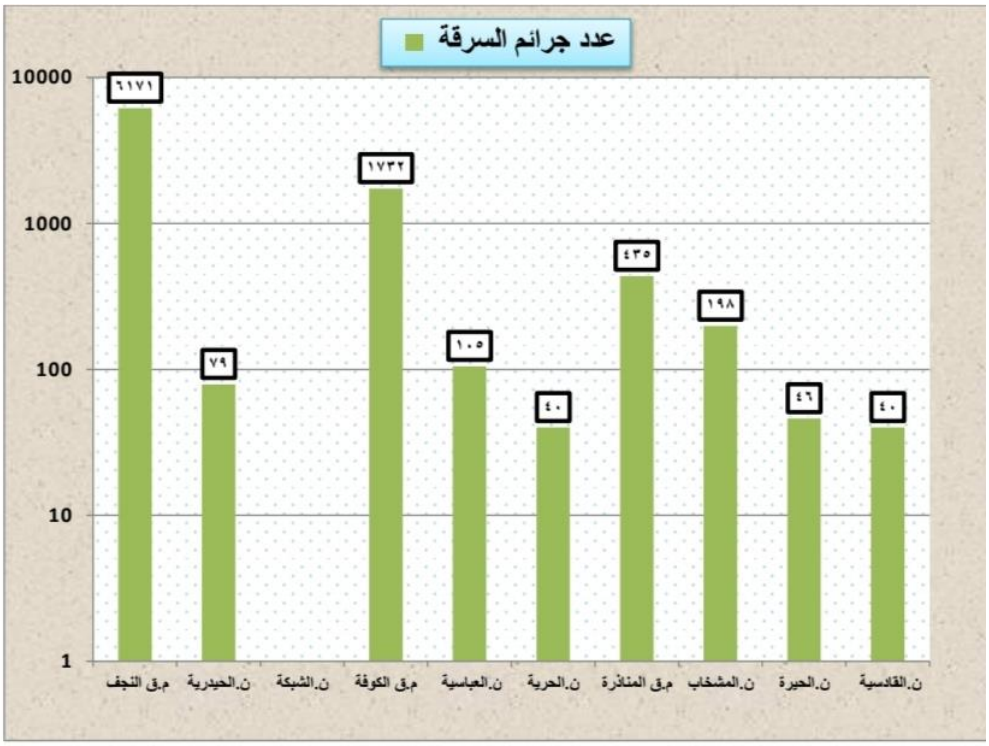

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول (٢)

خريطة رقم (٢) التوزيع العددي والنسبي لجرائم السرقة في محافظة النجف الاشرف للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)

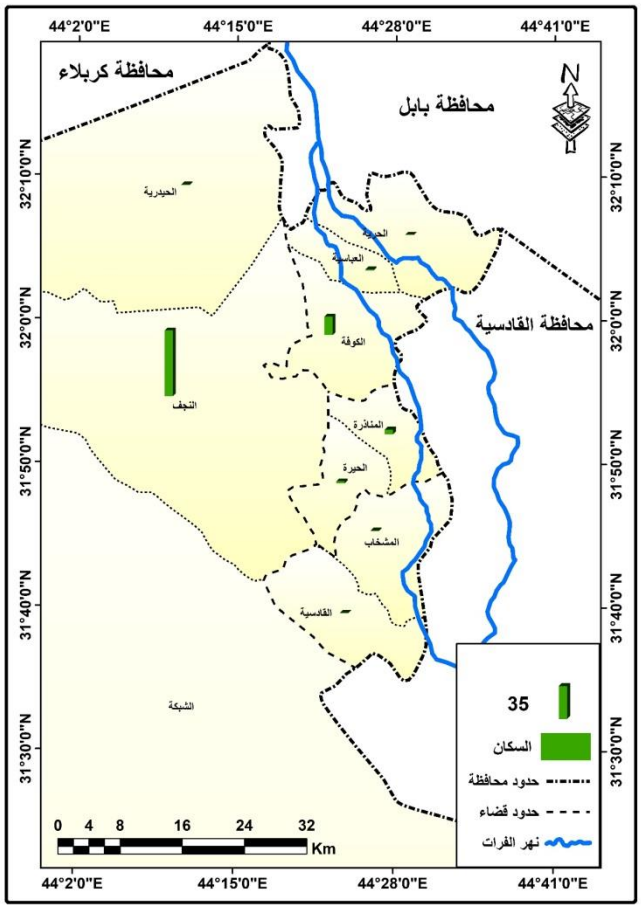

من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول رقم (٢) بأستخدام GIS .

المبحث الثالث: العوامل التي أدت إلى السرقة

طرحت العديد من التفسيرات للعوامل وراء ارتكاب الجريمة وتنوعت بحسب الجهة التي تقوم بتحديد العوامل وبحسب طبيعة الدراسة، وفي دراستنا سوف نتمكن تحديد العوامل على ما يأتي:

١ – العوامل الاجتماعية

ان علماء الاجتماع اهتموا بدراسة الجريمة بوصفها ظاهرة من الظواهر الاجتماعية، فالجريمة ماهي الا افراز من افرازات المجتمع، والمدرسة الاجتماعية تنظر الى المجرم على انه ليس ظاهرة فردية منعزلة، وانما هو نتاج مجتمعه، فهو عضو في جماعة وجريمته فعل مخالف لقوانين هذه الجماعة، ولقد كتب للمدرسة الاجتماعية ان تسود ويصبح لها الأثر الواضح لتفسير الجريمة اكثر من غيرها من المدارس الآخر كونها اكثر انتشاراً بين علماء الاجرام المعاصرين خاصة بين المدرستين الامريكية والروسية . (١)

حيث أن هذا الانتشار جعلها أكثر قدرة على فرز جملة من العوامل الاجتماعية التي تؤثر بشكل أو بأخر بارتكاب الجريمة منها:

أ– المتغيرات الاجتماعية: وتتضمن جملة من المتغيرات منها المهنة والحالة الزوجية، نوع السكن، التحصيل الدراسي، التركيب البيئي وغيرها، اذ ان بعض الجرائم تنتشر بين اصحاب مهنة معينة من دون غيرهم، فجرائم القتل بالسيارات بين سائقي السيارات، وجرائم تحرير صك بدون رصيد بين التجار، وقد يكون العزاب أكثر ميلا للجريمة على العكس من المتزوجين، وللساكنين في المناطق العشوائية اكثر ميلا لارتكاب الجريمة من الساكنين في بيوت مؤجرة الذين هم بدورهم يكونون أكثر ميلا لها من الساكنين في بيوت ملك، والمستويات التعليمية المتدنية تساعد على السلوكيات المنحرفة لان التعليم يشكل ضابطاً من ضوابط السلوك، كما ان نسبة الجريمة في المناطق الحضرية هو أكبر منه في المناطق الريفية (٢) .

ت–التنشئة الاجتماعية والاسرة: أعتقد العديد من العلماء وبالتحديد علماء الاجتماع ان الاسرة اول خلية اساسية يتكون منها البناء الاجتماعي، وتتعرض الاسرة الى الانحلال في بعض المجتمعات واهم اشكال الانحلال الاسري الذي ترجع اسبابه الى تأثير القيم الجديدة على كيفيه

(١) عبد الله ناصر السدحان، قضاء وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الاحداث، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، بدون طبعة، ١٩٩٤، ص ٥١–٥٢ .

(٢) حسين عليوي ناصر الزيادي، جغرافية الجريمة، دار الحصاد، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص

ملء أوقات الفراغ والتسلية والقيم التربوية الحديثة والاجتماعية المؤثرة على الاسرة، أذ أن هناك ميول فردية وتوجهات موجودة عند الشخص والاتصال بالعالم الخارجي .

ت – البطالة: تعتبر البطالة ظاهرة اجتماعية اقتصادية معقدة وجدت مع وجود الانسان لاسيما في المجتمعات الحديثة، والعاطل عن العمل هو كل فرد قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الاجر السائد، تعد دراسة البطالة كأحد اسباب الجريمة التي بدأت تأخذ صداها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وحاول العديد من الباحثين أن يجدوا علاقة بين الجريمة والدورات الاقتصادية كالكساد والرخاء مثل (لاكساني وراسل) اللذان حاولا ربط الجريمة بالبطالة، ومن خلال دراستهما اكتشفا ازدياد الجريمة مع ارتفاع معدل البطالة [١].

وغالبا ما تؤدي البطالة الى العزلة الاجتماعية للعاطل، ومن ثم تضعف عنده القوى الاجتماعية، وتتضاءل قدرته على تحقيق التضامن مع مجتمعه، وبالتالي ظهور حالة من الافتقار الى القواعد والقوانين عند العاطل والتي تفقده الالتزام بالمعايير والقيم الاجتماعية السائدة واحترامها فيرتكب الجريمة، فالبطالة تؤدي الى انحلال الروابط الاجتماعية التي تربطه مع الآخرين . [٢]

ث– الفقر: هذا العامل له وقع سلبي في النفس الانسانية، مرتبط بواقع الحياة الصعبة الذي ينجم عن الضيق المادي، ومن ثمار الفقر أن يؤدي احيانا الى الجرائم التي تخل بأمن المجتمع، كذلك قد يؤدي الفقر بصاحبه واسرته الى السكن ضمن احياء مكتظة بالسكان، وفي هذه الاحياء يجد الفرد نفسه على ارتباط حتمي بكثير من الانماط الاجرامية، بينما تقل ارتباطاته بنماذج السلوك السوي ، ويرى الاقتصاديون ان العلاقة بين الفقر والجريمة علاقة مباشرة من خلال بحث الفرد الفقير عن تلبية حاجاته الأساسية بصفة غير قانونية ويكون سلوكه اجرامياً، فيما يرى الاجتماعيون انها ليست علاقة الية ودائمة وهي علاقة غير مباشرة، لان الفقر يؤثر على العائلة التي تؤثر بدورها على الفرد، في

---

(١) احمد جاسم مطرود، سلوان فوزي عبد، البطالة وعلاقتها بارتفاع معدلات الجريمة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بابل، كلية التربية، المجلد الأول، العدد ١٠، ٢٠١٢، ص ٧٢ .

(٢) عاطف عبد الفتاح عجوة، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، بدون طبعة، ١٩٨٥، ص ٤١ .

حين يذهب الباحثون في مجال علم النفس الى ان الشعور بالحرمان لا حالة الفقر الموضوعية ذاتها هو العامل المسبب في اختلال توازن الشخصية المؤدي الى السلوك الاجرامي [١] .

من خلال الاتجاه الاقتصادي يمكن تفسير الجريمة والمشاكل الاجتماعيةعلى انها نشأت وتطورت مع تطور النزعة الراديكالية في علم الاجتماع وخصوصاً في المجتمعات الرأسمالية نفسها، وكشفت الدراسة التي اجراها جفري عن وجود ارتباط بين معدلات الجريمة وسوء الاحوال الاقتصادية والفوارق الطبقية المتمثلة في اهمال المشاريع التنموية وتزايد معدلات الفقر، أذ ان السيطرة على الجرائم يكون من خلال تحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية .

وقد برزت العديد من الدراسات في هذا المجال منها الدراسة التي قام بها الباحث الايطالي (فورنساري دي فيرس) عام ١٨٩٤ وشملت ايطاليا وانكلترا وايرلندا وجنوب ويلز تناول فيها العديد من الجرائم وانتهت الدراسة الى القول ان الفقر هو البيئة التي تتهيأ فيها كل الفرص لارتكاب الجريمة، كذلك دراسة (سيرل برت) في انكلترا عام ١٩٣٣ وانتهت الدراسة الى ان غالبية العينة التي تمت عليها الدراسة من الاحداث الجانحين كانت تعيش اما في اسر شديدة الفقر او فقيرة . [٢]

٢ – العوامل النفسية

تعتبر العوامل النفسية من أهم العوامل المؤثرة على ارتكاب الجريمة، حيث تنسب الجريمة لأسباب نفسية مثل سوء التكيف والانحراف الجنسي والمشكلات الغريزية التي تتأثر بشكل أو بآخر بالبيئة المحيطة بالفرد حيث تستند هذه النظرية إلى اعتقاد أساسي بأن الجريمة هي نتاج اتجاهات شخصية .

تميل النظريات النفسية إلى البحث عن أصول الانحراف داخل النفس البشرية، وليس التركيز على السياق الاجتماعي، وبالتالي إعطاء وزن أكبر لخصائص الشخصية. يُعتقد أن الحالات العقلية موروثة بشكل أساسي وأنها قد تقود الشخص إلى الجريمة أو على الأقل تعيق عملية التنشئة الاجتماعية،

---

(١) انصاف جعفر خيون، الدوافع الاقتصادية والاجتماعية للجريمة الحضرية، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد ٤٣، ٢٠١٦، ص ٢٨٨ .

(٢) عبود السراج، علم الاجرام وعلم العقاب، مطابع جامعة الكويت، الكويت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦ هـ، ص ٢٨٧ .

وبالتالي تعتبر العوامل النفسية أن وجود خلل في تكوين الفرد أو شخصيته تولد إلى الجريمة، وليس المجتمع، ولكنها تذهب لأن الجريمة حدثت نتيجة عوامل خارجة عن سيطرة الفرد. وهي متجذرة في بنيته الجسدية والعقلية . (١)

بدأ فرويد تحليله النفسي للجريمة مؤكدًا العمليات اللاواعية والقمع الناتج عن الصراع النفسي، وبالتالي فإن الجريمة هي تعبير عن الطاقة الغريزية التي لم تجد مخرجًا اجتماعيًا مقبولًا، مما دفعها للبحث عن آخر. غالبًا ما يكون الخروج عن ذلك غير مقبول اجتماعيًا، بينما يرى فرد آدلر أن الجريمة، مثل المرض العقلي، تأتي نتيجة للصراع بين غريزة الذات، أي الميل إلى التفوق، والشعور الاجتماعي .

يعتقد لاجاش أن الشخصية الإجرامية تشكلت نتيجة وجود التركيز على الذات، مما يعني أن الشخص يلتزم بمصالحه وحده أو برأيه وحده، دون أي اعتبار لمصالح وآراء الآخرين، وعدم وجود إحساس المسؤولية وعدم نضج الشخصية، وهو ما يمثل عدم القدرة على إدراك الأشياء في فترة زمنية مناسبة. (٢)

٣ – العوامل الجغرافية

حاول الباحثون خلال دراستهم الجغرافية البحث عن العلاقة بين الجريمة وعناصر البيئة الطبيعية، وشملت هذه العناصر البيئة والتضاريس والموقع والمناخ، وحصل الأخير على أكبر قدر من الأدب الإجرامي الذي سار في هذا الاتجاه

ويعود الفضل في ذلك إلى عرض هذا المفهوم من قبل العلماء البلجيكيين (كتيليه) والفرنسيين (جيري)، والذي ينص على أن هناك تخصصًا في الجرائم حسب المناطق، ومن ثم هناك ارتباط وثيق بين ظاهرة الجريمة على من ناحية، وبين الموقع الجغرافي والفصول من ناحية أخرى، ثم اشتقوا ما يسمى (القانون الحراري) حيث توجد علاقة مباشرة بين جرائم الأشخاص وبين ارتفاع درجات الحرارة وطول النهار، والعكس صحيح، والأمطار والرياح والضغط الجوي والرطوبة ونوع التربة

(١) محمد عارف، الجريمة في المجتمع، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨١، ص ٣٧٦ .
(٢) هدى عبد الصاحب العلوان، محددات البيئة الآمنة للمجمعات السكنية، مجلة الهندسة، مجلد ١٧، العدد ٣، ص ٦٣.

والعوامل الطبيعية الأخرى لها تأثير واضح على الجريمة من الناحيتين الكمية والنوعية. علاقة الجريمة بالبيئة الجغرافية خلال بحثه في علم الاجتماع القانوني، أجرى دكستر دراسات في جغرافيا الجريمة في مدينتي نيويورك ودنفر تظهر الصلة بين الجرائم والطقس الحار وارتفاع ضغط الهواء.(١)

وأشار علماء وباحثون بقيادة ابن خلدون إلى أن المناخ وخاصة تقلبات درجات الحرارة والطقس يؤثر على أخلاق الناس، وأن المناخ له تأثير غير مباشر من خلال تأثيره على المستوى الاقتصادي والغذائي والزراعة .

حيث تحدث جرائم السرقة في ظروف جوية باردة نسبياً، مما يدل على ان العوامل المناخية تعمل كعامل مثير في وقوع الجريمة الى جانب العوامل الاخر . معيناً من أن جرائم القتل تزداد في الاجواء الحارة لاسيما في اشهر الصيف لأن درجة الحرارة من شأنها أن تنبه نوعاً النشاط لدى الإنسان باذ يكون عواطفه مندفعة أكثر مما يؤدي به إلى ارتكاب أعمال العنف، فضلا عن أن السكان يزداد احتكاكهم ببعضهم البعض في وقت الصيف أكثر منه في الأوقات الأخر لاسيما أن اغلبهم يقضون فترة أطول خارج البيوت مقارنة مع فصل الشتاء، والاحتكاك الزائد بين الناس وكثرة الاختلاط يؤدي إلى ارتكاب نوع معين من الجرائم لاسيما جرائم العنف (٢) .

أما في المناطق الباردة يكون المرء اكثر قدرة على ضبط النفس وقلة الحدة في الانفعال، لذلك تقل جرائم القتل وتغلب جرائم المال على غيرها، لأن هذه الجرائم تقتضي في ارتكابها هدوء وتدبير يتعارض معها الانفعال (٣) .

وعلاقة الجرائم بالتضاريس فقد لوحظ ارتفاع نسبة الجرائم في البيئة الجبلية لأسباب تتعلق بصعوبة السيطرة على الارض وسهولة اختباء المجرمين وهروبهم، في حين تنخفض معدلات الجريمة

---

(١) أكرم نشأت إبراهيم، علم النفس الإجرامي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، ١٩٩٨، ص. ١٠٧.

(٢) عبد الرحمن توفيق احمد، دروس في علم الاجرام، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦، ص١١٩ .

(٣) ناصر متعب محيا، العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٣، ص ٧٦

في المناطق السهلية والساحلية، وترتفع معدلات الجريمة في البيئة الغابية وبيئة الاهوار والمستنقعات والاشجار الكثيفة للأسباب نفسها، وكان لومبروزو اول من نادى الى اهمية التضاريس في الجريمة

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

١) تُعد البطالة من أخطر الظواهر السلبية المنتشرة في العالم والتي تترك آثارًا سلبيّةً على حياة الفرد والمجتمع بشكلٍ عام.
٢) أن العمالة الأجنبية تستحوذ على فرص العمل في العراق ومنها محافظة النجف الأشرف مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة .
٣) أن الجرائم التي تصاعدت في الآونة الأخيرة لها ارتباط وثيق بالوضع الاقتصادي المتراجع في البلاد".
٤) إن الجريمة على تنوع أنماطها واختلاف أماكن حدوثها صارت تشكل خطرا يهدد دعائم المجتمع وهذا يتطلب معالجة البطالة بكل اشكالها .
٥) ان جرائم السرقة بحسب الوحدات الادارية لا تسير على وتيرة واحدة بل تتباين من وحدة إدارية إلى أخرى، ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل جرائم السرقة في مركز قضاء النجف خلال مدة الدراسة (٨٣٩،٨) جريمة سرقة لكل (١٠٠) الف نسمة من السكان، في حين لا يزيد المعدل عن (٩١،٣) جريمة لكل (١٠٠) الف نسمة في ناحية العباسية .
٦) وجود علاقة طردية بين الحجم السكاني وجرائم السرقة للوحدات الإدارية في محافظة النجف خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤ – ٢٠١٤)، فكلما زاد عدد العاطلين عن العمل ازادت عدد جرائم السرقة والعكس صحيح .

ثانيا: التوصيات

١) تفعيل دور الأجهزة الأمنية، والجهود الاستخباراتية للحد من الجريمة قبل وقوعها، والسيطرة على هيمنة السلاح والعشائر على المدينة، والتي أصبحت في كثير من الأحيان بديلاً للأجهزة الأمنية والمحاكم المختصة.

٢) بذل جهد أمني أكبر من خلال تسيير الدوريات المتنقلة في المناطق التي ترتكب فيها الجرائم.
٣) الحد من البطالة وخلق فرص حقيقية للعاطلين عن العمل، فهم يمثلون الفئة الأكثر انحرافا وجاهزة للجريمة .
٤) يوجد هناك أحياء في المدينة تعاني من زيادة في أعداد المجرمين الذين يسكنون فيها، ومن الضروري التوقف عند هذه الأحياء ودراسة وتحليل أسباب ذلك، مع توفير جهد أمني واستخباراتي لمعرفة ذلك. طبيعة الارتباط بين هذه الجرائم وجرائم أخرى مثل تعاطي المخدرات والاتجار بها، أو انتشار الأوكار التي تستخدم في أمور أخرى غير اخلاقية .
٥) رفع نسبة التعليم وبخاصة الفئات التي لا تقرأ ولا تكتب من القادرين على العمل وذلك من خلال دورات سريعة وزجهم في قطاعات الاقتصاد المختلفة منعــاً لانغماس القسم الاكبر منهم في شبكات الارهاب المختلفة .
٦) تقليل معدلات النمو السكاني في محافظة النجف، للحد من زيادة أعداد السكان بشكل لا يتلائم مع خطــط التنميــة المختلفــة وبالتالي تضاعف مشكلة البطالة والآثار التي ترافق ذلك .
٧) الحد من الكثافة السكانية العالية التي لها العديد من الآثار السلبية ومنها الجريمة وذلك بتخصيص قطع الأراضي وتوزيعها وفق آلية محددة تضمن التوسع العمراني للمدينة في الاتجاهات المخططة لتقليل الزخم على مركزها.
٨) الاستفادة من تجارب الدول الإقليمية والدولية في الحد من انتشار الجرائم.
٩) تطوير ريف منطقة الدراسة بما يتناسب مع تنفيذ خطط التنمية المختلفة ودمج ريف المنطقة بشبكة طرق جيدة وتقليل الهجرة الحضرية.

المصادر

١) البشير، عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ٢٠٠٤ .

٢) العباس،بلقاسم ، تحليل البطالة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية العدد الثامن والخمسون –ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٦ – السنة الخامسة .

٣) السراقة، جمال حسن أحمد، مشكلة البطالة وعلاجها، دراسة مقارنة بين الفقه والقانون، الطبعة الأولى، اليمامة الطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت ٢٠٠٠٠ .

٤) عيسى، سعد صالح، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة البطالة في العراق خلال المدة ٢٠١٠-٢٠٠١، مجلة تكريت الادارية والاقتصادية، المجلد التاسع، العدد ٢٩، جامعة تكريت، ٣٠١٣ .

٥) عامر، طارق عبد الرؤوف، ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، ٢٠١٥ .

٦) الدحيماوي، قاسم بدر عبد الحسن داود، التوزيع الجغرافي لجريمتي السرقة والقتل في مدينة العمارة دراسة في جغرافية المدن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ميسان / كلية التربية قسم الجغرافية، ٢٠١٨ .

٧) ابوزيد، محمود، معجم علم الإجرام وعلم الاجتماع والقانون والعقاب، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، بدون طبعة، ٢٠٠٣.

٨) الزهيري،علياء، البطالة والعائلة في ظروف الاحتلال – دراسة ميدانية في مدينة بغداد–، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦

٩) احمد،عبد الرحمن توفيق، دروس في علم الاجرام، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦ .

١٠) السعدي، عباس فاضل، جغرافية السكان، الجزء ١، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٢.

١١) جاسم،عبد الرسول، البطالة في العراق الواقع والحلول، مجلة المنصور، العدد ١١، ٢٠٠٨ .

١٢) عجوة، عاطف عبد الفتاح، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب و الرياض ١٩٨٥٠ .

١٣) الخفاف، عبد علي، وعدد الريحاني مخور، الجغرافيا السكانية، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٦ .

١٤) كمبر،ميادة كاظم عبد، المقاومات الطبيعية والبشرية في محافظة واسط (دراسة في الجغرافية الإقليمية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، قسم الجغرافية، ٢٠٠٩.

١٥) محيا، ناصر متعب، العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٣ .

١٦) السلمان، ندى نجيب، التحليل المكاني لتركيب سكان مدينة بغداد الكبرى (١٩٨٧-١٩٩٧م)، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ابن رشد ، ٢٠٠٦ .

١٧) العزاوي،هدى، البطالة اساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والامن القومي في ظل تحديات الاصلاح الاقتصادي، المطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٦ .